



في المئة أمام الين إلى ٩٢.٢٣ ين. وكسب سعر أونصة الذهب واحداً في المئة ليتجاوز مستوى ١١٠٠ إذ عزز تراجع الدولار أمام اليورو الإقبال على المعدن النفيس كأحد الأصول البديلة. وتحدد السعر في جلسة القطع الصباحية في لندن عند ١١٠٤.٠ دولار، ارتفاعاً من ١٠٨٧.٥٠ دولار في جلسة القطع السابقة في لندن. وبلغ عند الإقفال في نيويورك ١٠٩٢.٥٥ دولار. وارتفع سعر العقود الآجلة للذهب الأميركي تسليم شباط في قسم "كوميكس" ببورصة نيويورك التجارية ١٢.٣٠ دولار إلى ١١٠٤.٨٠ دولار. وازداد سعر أونصة البلاديوم أكثر من اثنين في المئة ليتجاوز مستوى ٤٠٠ دولار للمرة الأولى منذ تموز ٢٠٠٨ بفضل المكاسب التي سجلها الذهب وارتفاع طلب المستثمرين على المعدن. وسجلت أونصة البلاديوم مستوى قياسياً عند ٤٠٠.٥٠ دولار إلا أنها تراجعت بعد ذلك إلى ٣٩٩.٥٠ دولار في مقابل ٣٩١ دولار. وارتفع سعر أونصة البلاتين إلى ١٤٦٩ دولاراً من ١٤٥٤ دولاراً. وصعدت الفضة من ١٦.٧٩ دولار للأونصة إلى ١٧.٠٣ دولار. ■

كانون الثاني ٢٠١٠. وتوقفت التداولات في بورصات "يورونكست" الساعة ١٣:٠٠ بتوقيت غرينتش في حين أغلقت أسواق لندن أبوابها الساعة ١٢:٣٠.

وبالنسبة إلى العملات، كانت التعاملات ضعيفة للغاية مع موسم العطلات في طوكيو وكثير من البلدان الأوروبية في حين عملت مصارف كثيرة بأقل عدد ممكن من الموظفين قبل عطلة عيد رأس السنة. وقفز اليورو أكثر من سنت في مقابل الدولار، وعزا متعاملون ذلك إلى بيع مصارف مركزية آسيوية الدولار وأنماط التعاملات في نهاية السنة. وأدى ذلك إلى تراجع العملة الأميركية بصورة عامة حيث كان الدولاران الأسترالي والنيوزيلندي أكبر الرابحين.

وقال محلل العملات لدى مصرف "يو بي إس" في لندن جيوفري يو: "ربما نشهد نوعاً من إعادة التوازن. شهد الدولار شهراً قوياً والناس يجنون الأرباح". وانخفض مؤشر الدولار ٠.٥ في المئة إلى ٧٧.٥٠٨ نقطة. وارتفع المؤشر نحو ٣.٥ في المئة في كانون الأول الماضي، لكنه تراجع نحو أربعة في المئة خلال السنة. وارتفع اليورو ٠.٦ في المئة إلى ١.٤٤١٩ دولار لبيتعد عن أدنى مستوى له في كانون الأول عند ١.٤٢١٩ دولار على رغم أنه بقي منخفضاً بنسبة أربعة في المئة تقريباً خلال شهر. وعلى مدار عام ٢٠٠٩، ارتفع اليورو نحو ثلاثة في المئة على رغم ضعف هذه المكاسب مقارنة بمكاسب الدولارين الأسترالي والنيوزيلندي اللذين كانا الأفضل أداءً بين العملات الرئيسية إذ ارتفعا ٢٨ و ٢٥ في المئة على التوالي. وحققت العملتان مكاسب كبيرة إذ ارتفع الدولار الأسترالي ٠.٥ في المئة إلى ٠.٨٩٨٨ دولار وصعد الدولار النيوزيلندي ٠.٧ في المئة إلى ٠.٧٢٦٦ دولار. ونزل الدولار ٠.٢



## أرقام نهاية العام

### مكاسب لأسهم المصارف والسلع في أوروبا وتراجع عام للدولار أمام العملات الرئيسية

"باركليز" و"إتش إس بي سي" و"بي إن بي باريبا" ما بين ١.١ و ٠.٨ في المئة. وكانت أسهم شركات الطاقة والتعدين من بين الأسهم المتقدمة إذ ارتفعت أسعار النفط الخام متجاوزة ٧٩ دولاراً للبرميل وازدادت أسعار المعادن.

وكسبت أسهم شركات مجموعة "بي جي" و"بي بي" و"رويال داتش شل" و"توتال" ما بين ٠.١ و ٠.٧ في المئة، في حين ارتفعت أسهم شركات "ريوتينتو" و"إكستراتا" و"لونمين" و"كازاخميس" و"بي إتش بي بيليتون" ما بين ٠.٦ و ١.١ في المئة.

وبعد أداء مخيب للأمال عام ٢٠٠٨ اتجه "يوروفرست" إلى تحقيق مكاسب قياسية تبلغ ٢٦ في المئة عام ٢٠٠٩ وهو أفضل أداء سنوي منذ ١٩٩٩. وكانت الأسواق مغلقة في عدد من الدول الأوروبية من بينها ألمانيا وإيطاليا والنمسا والدنمارك وفنلندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا، وكذلك أسواق المال اليابانية، علماً أن أسواق أوروبا واليابان أغلقت أبوابها في ١

ارتفعت أسعار الأسهم الأوروبية ٠.٢ في المئة آخر أيام السنة الماضية بدعم من أسهم المصارف والسلع التي حققت مكاسب مع تنامي الإقبال على المخاطرة. وتراجع الدولار عموماً مع تعديل مستثمرين لاستثماراتهم مع اقتراب السنة الجديدة في تعاملات ضعيفة أثارت تحركات مبالغاً فيها في الأسعار.

وكسب المؤشر "يوروفرست ٣٠٠" لأسهم الشركات الكبرى في أوروبا ٠.٢ في المئة ليسجل ١٠٤٥.٧٧ نقطة. وجاءت أسهم المصارف من بين الأسهم المنتعشة مع ارتفاع أسهم



### الدولارات الأسترالية والنيوزيلندي

أكبر الرابحين في ٢٠٠٩

### ارتفاع النفط باتجاه ٨٠ دولاراً للبرميل

الأميركي على تحقيق أكبر مكاسب سنوية منذ عام ١٩٩٩ لكنها لا تزال قرب منتصف أعلى مستوى تسجله على الإطلاق بلغ ١٤٧.٢٧ دولار في تموز ٢٠٠٨.

وأظهر مسح أجرته وكالة "رويترز" ارتفاع امدادات منظمة "أوبك" من النفط في كانون الأول الماضي بفعل زيادة أخرى في إنتاج نيجيريا وزيادات أقل في إنتاج دول أعضاء بالمنظمة.

وأورد المسح الذي شمل شركات للطاقة ومسؤولين من "أوبك" ومحللين ان امدادات دول المنظمة الـ ١١ الملتزمة بحصص الإنتاج، وهي كل الدول باستثناء العراق، ارتفعت إلى ٢٦.٦٢ مليون برميل يومياً من ٢٦.٥٣ مليون في تشرين الثاني الماضي.

وأشارت تقديرات "رويترز" التي ان امدادات كل أعضاء "أوبك" ارتفعت إلى ٢٩.١٢ مليون برميل يومياً مسجلة أعلى مستوى منذ كانون الأول ٢٠٠٨.

الشهر الماضي، كما سجلت مخزونات البنزين انخفاضاً مفاجئاً، ما دعم التوقعات بانتعاش الطلب في أكثر البلدان استهلاكاً للطاقة.

وبلغ سعر عقود النفط الخام الأميركي الخفيف تسليم شباط ٧٩.٩٠ دولار للبرميل، بارتفاع ٦٢ سنتاً، وازدادت الأسعار ١٤ في المئة في أكثر قليلاً من اسبوعين، وكسب سعر برميل خام القياس الأوروبي، مزيج "برنت"، ٧٨ سنتاً إلى ٧٨.٨١ دولار للبرميل.

وكتب محلل النفط لدى "إم إف غلوبل" ادوار مير في تقرير يومي عن الطاقة: "تضارفت عوامل برودة الطقس في الولايات المتحدة وضعف التعاملات وبيانات ادارة معلومات الطاقة لتساهم كلها في ارتفاع النفط". وتوشك اسعار العقود الآجلة للنفط الخام

ارتفع سعر برميل النفط مقرباً من ٨٠ دولاراً في آخر ايام العام ٢٠٠٩، ويقترب من تحقيق أكبر مكاسب في سنة منذ ١٠ سنوات، مدعوماً بانخفاض مخزونات الخام والوقود الأميركية، إذ عززت برودة الطقس الطلب على الخام.. وأظهرت بيانات لادارة معلومات الطاقة الأميركية تراجع مخزونات النفط الخام

